

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٤ يونيو ٢٠٢٠

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يوليو 2020

أسبوع واحد فقط يفصلنا عن التغيير الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية بشأن زيادة النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من 1 يوليو 2020. وعليه، فإننا نوصي الأعمال بمراجعة عقودها القائمة في ضوء [الأحكام الانتقالية](#) والتعديلات الصادرة بشأن تشريعات ضريبة القيمة المضافة (والمفصلة أدناه) واتخاذ الإجراءات الفورية لضمان امتثالها عند دخول هذه الزيادات حيز التنفيذ.

الهيئة العامة للزكاة والدخل تنشر نسخة معدلة من تشريعات ضريبة القيمة المضافة

نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) في المملكة العربية السعودية (السعودية) نسخة معدلة من نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية. ويأتي ذلك بعد [الإعلان](#) عن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من 1 يوليو 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة نشرت ملخصاً عن هذه التعديلات باللغة العربية.

وفي هذا الصدد، نودّ الإشارة إلى أن التعديلات تشمل على سبيل المثال دونما حصر ما يلي:

- وُضعت استثناءات إضافية من القاعدة العامة تنصّ على أنه يُعدّ الشخص الذي يقوم أو يتوقع القيام بتوريد عقار ممارساً لنشاط اقتصادي لأغراض التسجيل؛
- إضافة نصوص جديدة تحدّد آلية تسجيل خاصّة للأشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً عقارياً، تنطبق بشكل رئيسي على الأشخاص الذين يقومون بتوريد عقاري غير مرتبط بترخيص تجاري أو ترخيص مماثل؛
- إضافة نصّ جديد بأنّ التوريد لا يعدّ توريداً مفترضاً في حال سبق وأن تحمّل الشخص الخاضع للضريبة ضريبة مدخلات على التكاليف المباشرة المتعلقة بالتوريد مع عدم قيامه بخصم تلك الضريبة؛
- أحكام إضافية تتعلق بآلية التسجيل الخاصّ المذكورة أعلاه؛ و
- [أحكام انتقالية](#) بشأن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة.

الهيئة العامة للزكاة والدخل تصدر نشرة ضريبية بشأن المعالجة الضريبية للرهن والرهن العقاري

نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) [نشرة ضريبية](#) حول المعالجة الضريبية للرهن والرهن العقاري، والتي غالباً ما تُستخدم كشكل من أشكال الضمان مقابل سداد القرض.

وتتضمن النشرة الضريبية التفسير الذي تعتمد عليه الهيئة في تعريف كل نوع من أنواع الرهن العقاري، كما تنصّ على أنّ الفرق بين الرهن العقاري وأي شكل آخر من أشكال الرهن لا يجب أن يؤثر على المعالجة الخاصة بضريبة القيمة المضافة. كما تشير النشرة الضريبية بأنّ منح الضمانات المرتبطة بملكات المُقرض لا يشكّل توريداً للسلع ولا يخضع لضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا ينشأ عن الإفراج عن ضمانات الرهن أي التزامات تتعلق بضريبة القيمة المضافة للمُقرض أو المُقرض.

في الحالات التي يتعرّف فيها المُقرض ويتخلف عن سداد التزاماته، بينما يتمكّن المُقرض من أن يحوز على الممتلكات أو يقوم ببيعها لاستخدام العائدات لتغطية مبلغ القرض غير المدفوع، لا يُعدّ نقل الممتلكات من المُقرض للمُقرض كضمانات على أنه مؤقت، ويقوم المُقرض بتوريد السلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة. في مثل هذه الحالة، تُطبّق القواعد التالية:

- في حال حيازة المُقرض على الممتلكات المرهونة لاستخدامه الخاصّ أو الاحتفاظ بها كأصل لغرض البيع اللاحق، تُطبّق ضريبة القيمة المضافة فقط في حال كان المُقرض خاضعاً للضريبة.
- في حال قيام المُقرض بترتيب بيع الممتلكات المرهونة لطرف ثالث، دون الاحتفاظ بها كأصل خاصّ به، ترى الهيئة بأنّ المُقرض يقوم بترتيبات لتوريد سلع مباشرةً من المُقرض إلى الطرف الثالث، وتُطبّق ضريبة القيمة المضافة فقط إذا كان المُقرض خاضعاً للضريبة ويلتزم بإصدار فاتورة ضريبية عن التوريد والإقرار عن ضريبة القيمة المضافة المستحقة.

آخر المستجدات في سلطنة عُمان

توسيع نطاق الضريبة الانتقائية اعتباراً من أكتوبر 2020

أعلن جهاز الضرائب في سلطنة عُمان عن فرض الضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلّاة بنسبة 50٪ اعتباراً من 1 أكتوبر 2020.

ويُذكر بأنّ تطبيق الضريبة الانتقائية في السلطنة دخل حيز التنفيذ في 15 يونيو 2019 وشمل خمس منتجات، وهي المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والمشروبات الكحولية ومنتجات التبغ ولحوم الخنزير.

ومن المحتمل أن يتمّ توسيع نطاق المشروبات المُحلّاة ليشمل ما يلي:

- جميع أنواع العصائر والمشروبات الرياضي وشراب الفاكهة/الشعير ومشروبات القهوة والشاي المحضّرة مسبقاً والجاهزة للتقديم، والتي "تحتوي على السكر أو أياً من مشتقاته" (بغض النظر عن نسبة السكر الموجودة فيها).
- أي مراكز أو مساحيق أو جلّ أو مستحضرات أو "أي أشكال أخرى" يمكن تحويلها إلى مشروبات مُحلّاة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ توسيع نطاق الضريبة الانتقائية سيؤثر على معظم الأعمال التي تتعامل مع المشروبات المُحلّاة، وسيُتجلّى تأثير ذلك بشكل أساسي على:

- المنتجين أو المصنّعين؛
- المستوردين؛
- أمناء المستودعات الضريبية؛ و

- مخزني السلع الذين قد تترتب عليهم التزامات ضريبية في تاريخ التنفيذ، مثل تجار التجزئة ومحلات السوبرماركت والمطاعم والفنادق ومنافذ المأكولات والمشروبات – يُرجى الاطلاع على المعلومات الواردة أدناه بشأن الآثار الانتقالية على وجه التحديد.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.